



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
كانون الثاني / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN  
JANUARY / 2025

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أبحاث ودراسات

٣٠

أخبار إقتصادية محلية

٣١

صحافة متخصصة أجنبية



## بين الحاكم الجديد وصندوق النقد: هل يبدأ مسار الخلاص؟

مع اقتراب تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان، تعود الأنظار إلى هذا المنصب المحوري في لحظة مفصلية من تاريخ البلاد. فالحاكم الجديد لا يواجه أزمة تقليدية، بل نظامية، حيث تنتظره تحديات كبرى، لكنها تحمل في طياتها فرصة لإعادة تصويب المسار.

إنّ الأمل معقودة على هذا التعيين ليشكّل انطلاقة فعلية نحو إصلاح حقيقي، شرط أن يُقترن بخطوات مدروسة، وحوكمة حديثة، ورؤية شفافة تُعيد الثقة بالسياسات النقدية والمالية. ومن أبرز ما يُنتظر من الحاكم الجديد:

- **تحديد مصير ودائع المصارف لدى مصرف لبنان:** وتفصيلها بشكل واضح وشفاف، مع تبيان ما تبقى فعلياً من هذه الودائع وما هو قابل للاستخدام، ممّا يفتح الباب أمام نقاشٍ عقلاني لتوزيع الخسائر والانطلاق بخطة إعادة هيكلة على أسس سليمة.
- **معالجة الفجوة المالية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بشكل عادل:** بما يضمن ودائع المصارف والمودعين ويُعيد الثقة بالنظام المالي، ضمن رؤية طويلة الأمد.
- **توثيق العلاقة مع القطاع المصرفي:** على أسس واقعية وشفافة تُعيد للمصارف دورها الطبيعي كعمولٍ أساسي لنمو الاقتصاد المنتج.
- **الحفاظ على النهج القائم بوقف التمويل المباشر للخرينة العامة:** لها يشكّله ذلك من حماية لها تبقى من الاحتياطات، ومن شرطٍ أساسي لاستقرار النقد والحدّ من التضخم.
- **حماية استقلالية القرار النقدي:** في مواجهة أية ضغوطٍ سياسية أو تجاذبات، ما يُعزّز مصداقية السياسات ويطمئن الأسواق.
- **مواجهة اقتصاد الكاش والعمل على إخراج لبنان من اللائحة الرهادية:** عبر تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والتعاون مع مجموعة العمل المالي (FATF)، ورفع مستوى الرقابة والشفافية، ما يُجنّب البلاد العزلة المالية الدولية.

• **التعاون البناء مع صندوق النقد الدولي:** في إطار خطة إصلاح شاملة توازن بين الواقع اللبناني والمتطلبات الدولية، وتفتح الباب أمام تدفق المساعدات والاستثمارات.

وفي هذا الإطار، تبقى العلاقة مع صندوق النقد الدولي محورية، خاصةً أنّ المجتمع الدولي بات يعتبر التعاون معه شرطاً أساسياً لأي دعم مستقبلي. وقد جددت بعثته إلى لبنان تأكيداً على الحاجة إلى استراتيجية إصلاحية متكاملة تشمل السياسات المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتعزيز الشفافية والحوكمة. من جهتها، أكدت المصارف مراراً استعدادها الكامل للانخراط في أي خطة إصلاحية واقعية ومتوازنة، تُعيد تصويب المسار الاقتصادي وتحفظ حقوق المصارف والمودعين، بعيداً عن الشعبويات والقرارات المحجفة.

إنّ تعيين الحاكم الجديد هو فرصة — لا ينبغي تفويتها — للانتقال من مرحلة المراوحة إلى مرحلة الفعل، ومن إدارة الأزمة إلى إطلاق مسار الإنقاذ. فهل تلتقط الفرصة في بلد الفرص الضائعة؟

**الأمين العام**

**الدكتور فادي خلف**



ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام

كانون الثاني 2025

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في كانون الثاني ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٢٨٥ شيكاً بقيمة ٢٨٣٤ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية

٣٤١٠ شيكات بقيمة قاربت الـ ٤٦,٥ مليون دولار أميركي. نُذكر بأنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣.

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاصة في الشهر الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
10	20	47	86	- العدد (آلاف)
5502	7154	6823	2486	- القيمة (مليار ليرة)
550200	357700	145170	28907	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
1	3	22	88	- العدد (آلاف)
78	311	856	986	- القيمة (مليون دولار)
78000	103667	38909	11205	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

#### حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١١٨٥ مليون دولار مقابل ١٣٠٦ ملايين دولار في الشهر الذي سبق و١٣٠٣ ملايين دولار في كانون الأول ٢٠٢٣. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٦٩٠٢ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ وتراجعت بنسبة ٣,٥٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣، في حين سجّلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة ١٠,٧٪.

وفي كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٥٠٢ مليار ليرة مقابل ٦١٨٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٧١٥٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٣,١٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٧٨ مليون دولار مقابل ٨١ مليون دولار و٣١١ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٧٤,٩٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤.

الكهربائية (٧,٧٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٧,٢٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٤، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٦٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٦٪)، فسويسرا (٦,٦٪)، ثمّ تركيا (٦,١٪)، فمصر (٥,٧٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٤ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٠٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٥,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات

## جدول رقم 2

### الواردات السلعية في السنوات 2021-2024

نسبة التغيّر %، 2024-2023	2024	2023	2022	2021	
3,5-	16902	17524	19054	13641	الواردات السلعية (مليون دولار)
10,7+	13034	11770	11540	12124	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

المركز الأول وبلغت حصّتها ٢١,١٪ من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (١٥,٢٪)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (١٢,٢٪)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١١,٣٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٤، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,١٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلاها العراق (٥,٨٪)، ثمّ كلّ من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية (٥,٧٪)، فمصر (٥,٠٪).

## حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢١٢ مليون دولار، مقابل ١٧٨ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٤٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٠٧ ملايين دولار في العام ٢٠٢٤، بتراجع نسبته ٩,٦٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٤ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات

## جدول رقم 3

### الصادرات السلعية في السنوات 2021-2024

نسبة التغيّر %، 2024-2023	2024	2023	2022	2021	
9,6-	2707	2995	3491	3380	الصادرات السلعية (مليون دولار)
8,4-	1518	1658	1779	1768	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



#### الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ٩٧٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٢٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٠٦٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٣. وتراجع عجز الميزان التجاري قليلاً إلى ١٤١٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ مقابل عجز قدره ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.
- في كانون الثاني ٢٠٢٥، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، بحوالي ٢٢٠٨ ملايين دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٩٢٥ مليون دولار -بخاصة بسبب ارتفاع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب-، وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية

بقيمة ٢٨٣ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد انخفضت بحوالي ٧٩٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٤، وبقيمة ١١١ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٤.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد ارتفعت بحوالي ٥٣٦ مليون دولار في شهر كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ارتفاعها بحوالي ٢٦٢ مليون دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤.

#### قطاع البناء

- في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٩٩ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٤٨٨ ألف م<sup>٢</sup> في الشهر الذي سبق و٤٥٠ ألف م<sup>٢</sup> في كانون الثاني ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١١,٠٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤.

#### جدول رقم 4

#### مساحات البناء المرخص بها في الشهر الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
499	450	476	506

(مساحات البناء الإجمالية ألف م<sup>٢</sup>)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

٦,٠٪ في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

#### قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٤١٩ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢١٩٦٨٥ شخصاً وعدد المغادرين ٢١١٣٦٩ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٦٤ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣١٢٥ طناً مقابل ١٣٥٨ طناً للبضائع المشحونة. وفي الشهر الأول من العام ٢٠٢٥

- في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٨٤٧,٤ مليار ليرة مقابل ٢١٩٨,٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٤ و٩٩٩,٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ٨٤,٨٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٤.
- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٥٢ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ١٣٨ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٩٣ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت تراجعاً نسبته



والمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤، تراجع كّل من عدد الرحلات بنسبة ١١,٢٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٥,١٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٣,٣٪، في حين ازدادت حركة القادمين بنسبة ٩,٠٪.

وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤، تراجع كّل من عدد الرحلات بنسبة ١١,٢٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٥,١٪، وحركة القادمين بنسبة ٩,٠٪.

## جدول رقم 5

### حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الشهر الأول من السنوات 2025-2022

التغير، %	2025	2024	
11,2-	3419	3849	حركة الطائرات (عدد)
	56,8	36,6	منها: حصة الميديل ايست، %
9,0+	219685	201501	حركة القادمين (عدد)
	58,2	36,0	منها: حصة الميديل ايست، %
15,1-	211369	248936	حركة المغادرين (عدد)
	61,7	38,1	منها: حصة الميديل ايست، %
70,0-	64	213	حركة العابرين (عدد)
3,3-	4483	4634	حركة شحن البضائع (طن)
	39,8	19,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كّل من التعليم والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

### بورصة بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٠٣٣٧٣٣ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٣٠,٥ مليون دولار مقابل تداول ١٦٣٦٦٧٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٧١,١ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٠٠٤٢٠٣) أسهم متداولة بقيمة ١٠٢,٠ مليون دولار في كانون الثاني (٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٥٦٠١ مليون دولار مقابل ٢٦٩٥١ مليون دولار و٢٠٥٦٢ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي كانون الثاني ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و «ب» بنسبة ٩١,٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٦,٨٪ للقطاع المصرفي و١,٧٪ للقطاع الصناعي.

### حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٠ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٠٢٩٨٤ طناً والمشحونة ٦٥٤٩٥ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤٦٥١ مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤، ازداد كّل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٠,٨٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢٧,٥٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٦٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٠,٤٪.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١,١٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٤، وبنسبة ١٦,١٪ قياساً على كانون الثاني ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات والتجهيزات المنزلية، ارتفاعاً بنسب

الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2024

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.1	516	الإمارات العربية المتحدة	11.6	1953	الصين
5.8	157	العراق	8.6	1462	اليونان
5.7	154	تركيا	6.6	1111	سويسرا
5.7	153	الولايات المتحدة الأمريكية	6.1	1032	تركيا
5.0	136	مصر	5.7	963	مصر
4.3	117	سويسرا	5.6	952	الإمارات العربية المتحدة
3.5	94	الأردن	5.2	886	المملكة العربية السعودية
3.4	93	كوريا	5.1	870	إيطاليا
3.1	85	قطر	3.4	569	الولايات المتحدة الأمريكية
2.5	69	سورية	3.0	515	ألمانيا
2.3	63	ساحل العاج	2.4	401	فرنسا
2.3	62	الكويت	2.4	401	البرازيل
1.8	50	كونغو	2.2	376	قبرص
1.8	50	إسبانيا	2.1	351	أوكرانيا
1.6	43	كندا	2.0	337	الإتحاد الروسي
1.6	42	إيطاليا	1.9	320	فنزويلا
30.4	823	دول أخرى	26.1	4403	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>2707</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>16902</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيير صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
			89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
			1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
			1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
			471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
			(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
			1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
			1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
			1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
			1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
2208.3	283.4	1925.0	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة:

\* تعكس التغييرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.  
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)

كانون الثاني 2024 - كانون الثاني 2025

المحافظات	ك 24	النسبة (%)	ك 25	النسبة (%)
بيروت	9621	2.14	1329	0.27
جبل لبنان	118178	26.27	209394	41.93
البقاع	66259	14.73	26798	5.37
الشمال (1)	6574	1.46	5925	1.19
الشمال (2)	97605	21.69	142515	28.54
الجنوب	102708	22.83	86622	17.35
النيطية	48966	10.88	26823	5.37
المجموع	449911	100.00	499406	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
كانون الثاني 2024 - كانون الثاني 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
ك 24	1924	1925	3849	201501	248936	450437	213	3108	1526	4634	
ك 25	1710	1709	3419	219685	211369	431054	64	3125	1358	4483	
التغير %	-11.1	-11.2	-11.2	9.0	-15.1	-4.3	-70.0	-4.3	-11.0	-3.3	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
كانون الثاني 2024 - كانون الثاني 2025

التغير %	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2024	
0.8	120	119	عدد البواخر
27.5	402984	316114	البضائع المفرغة (طن)
2.6	65495	63843	البضائع المشحونة (طن)
20.4	14651	12164	المستوعبات المفرغة
-31.8	2202	3227	عدد السيارات المستوردة
-	م.غ	م.غ	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع

مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من

مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. - وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤

#### جدول رقم 4

#### بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

بمقدار ٢٣٩٩ مليار ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بجميع الفئات ٦٤٧٦٦ مليار ليرة مقابل ٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت

#### جدول رقم 5

#### توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	0	0	0	ك 1 2024
100,00	2,19	4,75	46,51	22,35	13,09	7,13	3,98	0	0	0	ك 2 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٦,٥% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٢,٤%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٣,١%).  
أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة

### جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
16,7%	16,8%	22,5%	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
62,3%	63,1%	62,4%	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
0,7%	0,7%	0,5%	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
19,6%	18,9%	14,0%	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
0,8%	0,5%	0,6%	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة،

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون

مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٩٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧

### جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي  
التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			النفقات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/النفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العمة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان



الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

المصارف إلى ١١٣٣٨ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

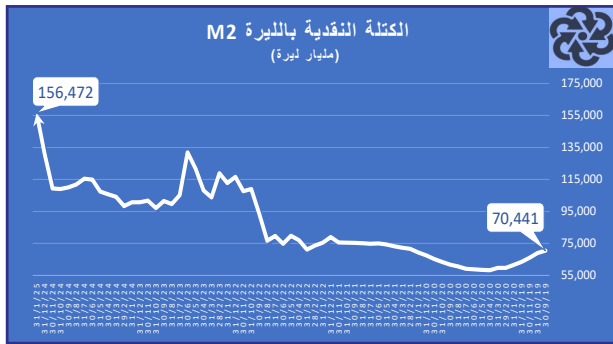
ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية  
• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٧٥٧٠٥ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. في حين تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى

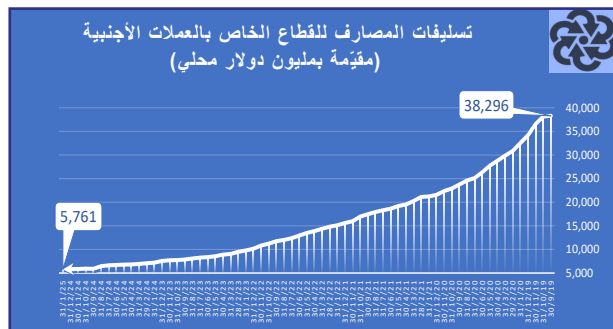


• الكتلة النقدية بالليرة

ازدادت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٧٧٦٣٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ٢٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. كما ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٥٦٤٧٢ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

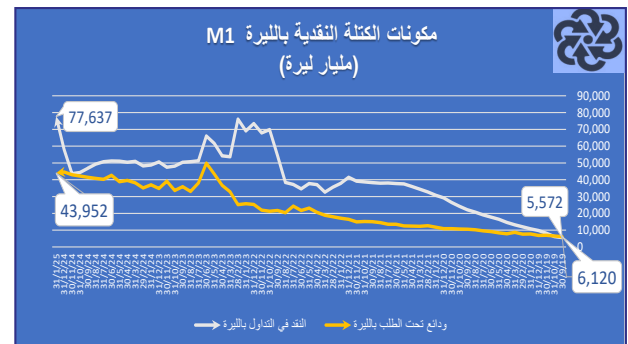


كما تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية على نحو بسيط إلى حوالي ٥,٧٦ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، موزّعة بين حوالي ٤,٨٩ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٧ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ٧,٥٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



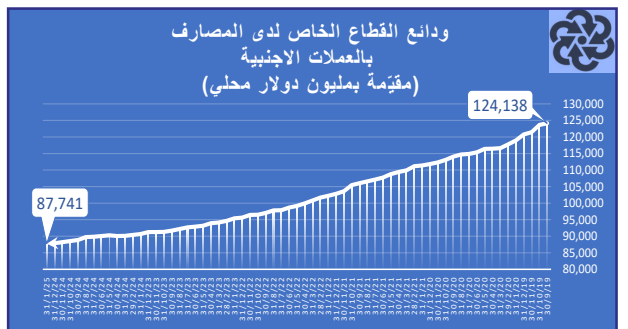
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١٥,٠٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

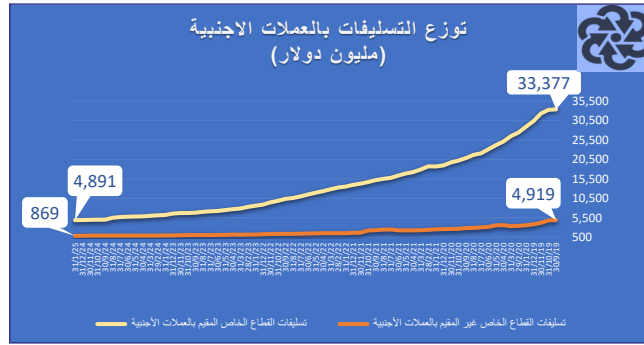
• وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٨٥٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وهي تعرف منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٧,٧ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونُدرك بأنّ هذه الودائع هي في تراجع مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.



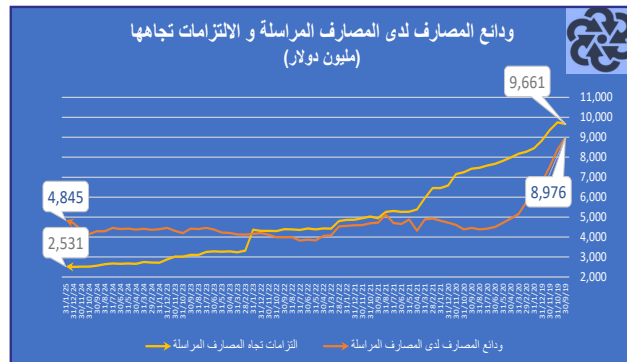


ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

- ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٤,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٥ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٦٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥.

- بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٤ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية كل من كانون الأول ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢،



تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

تراجعت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان قليلاً إلى حوالي ٧٩,٤ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ و ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.





التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٧٠٪ بالحدّ الأقصى في كانون الثاني ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٣٣,٦٪ مقابل ٤٦,٩٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ و ٧٠,٣٪ في كانون الثاني ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية ٣,٢٩٪ مقابل ٣,٥٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ (١,٣٥٪ في كانون الثاني ٢٠٢٤)، وبلغ متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة ٥,٦٣٪ مقابل ٥,٦١٪ (٣,٩٠٪) في

#### جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

كانون الثاني 2025	كانون الأول 2024	كانون الثاني 2024	
3,29	3,58	1,35	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
5,63	5,61	3,90	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
33,57	46,90	70,26	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٢,٠٩٪ مقابل ٣,٧٠٪ (٢,٠٣٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني ٢٠٢٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ على ٠,٠٤٪ مقابل ٠,٠٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ (٠,٠٧٪ في كانون الثاني ٢٠٢٤)، فيما انخفض

#### جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الثاني 2025	كانون الأول 2024	كانون الثاني 2024	
0,04	0,03	0,07	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
2,09	3,70	2,03	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته من سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفضّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة

**جدول رقم 11**  
**موجودات مصرف لبنان الخارجية**  
**القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة**

كانون الثاني 2025	كانون الأول 2024	كانون الثاني 2024	
25774	24102	18792	الذهب
10342	10089	9350	العملات الأجنبية
168	168	174	الأوراق المالية الأجنبية
<b>36284</b>	<b>34359</b>	<b>28316</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك 23	ك 24	ك 24	ك 25
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	1261744	7280665	7129571	7110781
- أوراق نقدية	7388	8146	7180	6933
- ودائع لدى مصرف لبنان	1254356	7272519	7122391	7103848
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	110105	568717	454119	448977
- بالليرات اللبنانية	11212	10680	112143	11191
- بالعملات الأجنبية	98893	558038	442686	437787
<b>ديون على القطاع العام</b>	44887	209011	208357	220806
منها: سندات بالليرة	11436	11303	8778	8557
سندات بالعملات	32872	195834	197756	210357
ديون مختلفة	579	1874	1823	1892
<b>موجودات خارجية</b>	139286	828903	848956	870304
- قروض على غير المقيمين	14714	86730	77989	77957
- قروض على مصارف غير مقيمة	66906	393562	420027	433641
- موجودات خارجية أخرى	37038	217068	222810	220616
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	11056	73585	56073	60695
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	9573	57958	72057	77395
<b>القيم الثابتة</b>	116872	188733	222551	223673
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	44324	263930	352724	329769
موجودات غير مصنفة	11522	24922	15326	16772
<b>المجموع</b>	1728740	9364882	9231604	9221083
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	1104207	6290275	6062160	6059122
- ودائع بالليرة	49198	50630	65177	72943
- ودائع بالعملات الأجنبية	1055009	6239645	5996983	5986179
<b>ودائع القطاع العام</b>	18272	65830	51576	56636
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	317048	1877613	1871676	1869419
- بالليرات اللبنانية	2852	2833	2718	2762
- بالعملات الأجنبية	314196	1874780	1868959	1866657
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	43270	242714	224295	226501
سندات دين	4395	25534	46234	46219
<b>الأموال الخاصة</b>	76374	312727	428536	418139
- أموال خاصة أساسية	53759	265814	394917	384476
- أموال خاصة مساندة	22615	46914	33619	33663
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	165173	550189	547127	545047
<b>المجموع</b>	1728740	9364882	9231604	9221083

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك 23	ك 24	ك 24	ك 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	432111	2518722	3060111	3232383
- ذهب	287481	1681908	2157141	2306802
(مقيم بملايين د.أ.)	(19165)	(112127)	(24102)	(25774)
- عملات أجنبية*	144630	836814	902970	925581
(مقيمة بملايين د.أ.)	(9642)	(55788)	(10089)	(10342)
ديون على القطاع الخاص	308	325	264	260
سلفات للمصارف التجارية	14472	43376	38575	41455
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1515	2960	1065	1048
سلفات للقطاع العام	249203	1486942	1486943	1486971
فروقات القطع	647302	3595954	3020901	2871269
محفظة الأوراق المالية	139269	567818	560023	559177
القيم الثابتة	521	524	540	541
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	118971	121413	136633	141567
أصول من عمليات تبادل الدوات مالية	3948	6826	13674	18435
موجودات غير مصنفة				
المجموع	1607620	8344859	8318729	8353106
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	58096	107819	65564	84936
ودائع المصارف التجارية	1302617	64347	7415818	7402651
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	10474	27235	65533	69044
ودائع القطاع الخاص	1527	8344859	4787	4700
التزامات تجاه القطاع العام	185993	368516	533827	554551
التزامات خارجية	27363	162537	164400	164402
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1824)	(1816)	(1837)	(1837)
الأموال الخاصة	14812	64347	62219	62219
مطلوبات غير مصنفة	6739	27235	6580	10603
المجموع	1607620	8344859	8318729	8353106

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.  
بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.





## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك 23	ك 24	ك 24	ك 25
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>85450</b>	<b>85745</b>	<b>102718</b>	<b>121589</b>
- النقد في التداول	50600	48757	58077	77637
- ودائع تحت الطلب بالليرة	34850	36988	44641	43952
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>1076790</b>	<b>6291638</b>	<b>6062923</b>	<b>6059604</b>
- ودائع أخرى بالليرة	15338	15036	28268	34883
- ودائع بالعملة الأجنبية	1061452	6276602	6034655	6024721
<b>سندات دين</b>	<b>3966</b>	<b>22926</b>	<b>32809</b>	<b>32794</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	100787	100782	130986	156472
- بالليرات والعملة M3	1166205	6400309	6198450	6213986
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1191423	6424587	6208708	6223217
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>252311</b>	<b>1040017</b>	<b>1626243</b>	<b>1823585</b>
- الموجودات بالذهب	287481	1681908	2157141	2306802
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(35170)	(641892)	(530898)	(483217)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>790552</b>	<b>5298584</b>	<b>4594527</b>	<b>4429743</b>
- ديون صافية على القطاع العام	143251	1702629	1573625	1558474
- فروقات القطع	647302	3595954	3020901	2871269
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>123712</b>	<b>686427</b>	<b>542272</b>	<b>536045</b>
- بالليرات اللبنانية	12461	11865	13834	14203
- بالعملة الأجنبية	111251	674561	528438	521841
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(370)</b>	<b>(624718)</b>	<b>(564592)</b>	<b>(575386)</b>
<b>المجموع</b>	<b>1166205</b>	<b>6400309</b>	<b>6198450</b>	<b>6213986</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
كانون الثاني 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	97632.81	99765.91	98412.69	98276.05
الجنيه الاسترليني	108509.80	112268.80	110405.07	111159.00
الين الياباني	565.03	581.28	572.29	578.65
الدولار الكندي	61809.39	62521.83	62170.60	61809.39
الدولار الاسترالي	55042.50	56581.90	55732.50	55704.80
اليورو	91281.05	94073.45	92660.20	92945.75

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	ك 24				ك 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.25	1.28	1.26	1.25	1.22	1.25	1.24	1.24
الين الياباني	149.60	157.99	154.07	157.20	154.29	158.35	156.51	155.19
الفرنك السويسري	0.88	0.91	0.89	0.91	0.90	0.92	0.91	0.91
اليورو	1.04	1.06	1.05	1.04	1.02	1.05	1.04	1.04
أونصة الذهب	2592.37	2717.26	2637.32	2623.49	2606.91	2800.72	2706.73	2800.72

المصدر : Bloomberg.com



## حول دولة الرعاية

إعداد : مديرة الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

مسؤولية توفير مستوى معين من الرفاهية والعيش الكريم لجميع مواطنيها. يشمل ذلك تقديم الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والمساعدات المالية للعاطلين عن العمل أو ذوي الدخل المحدود. والهدف الرئيسي يكمن بتقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للسكان.

### ما هي الخصائص الرئيسية لدولة الرعاية؟

١. التعليم العام المجاني أو المدعوم: توفير التعليم للجميع بغض النظر عن مستوى الدخل.
٢. الرعاية الصحية الشاملة: تضمن توفير الخدمات الصحية إما مجاناً أو بأسعار رمزية.
٣. نظام الضمان الاجتماعي: يوفر معاشات التقاعد، والإعانات للأسر المحتاجة، والتأمين ضد البطالة.
٤. التدخل الاقتصادي: تلعب الدولة دوراً محورياً في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال فرض ضرائب تصاعديّة وتقديم المساعدات الاجتماعية أي من خلال إعادة توزيع الثروات.
٥. الحماية العمالية: قوانين تحمي حقوق العمال، مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وظروف العمل.

### أمثلة بارزة

- الدول الإسكندنافية (السويد، الدنمارك، النرويج): تُعرف هذه الدول بأنظمتها المتقدمة للحماية الاجتماعية. على سبيل المثال، تقدّم رعاية صحّية مجانيّة، وتعليماً عالي الجودة، وإجازات ولادة سخية.
- ألمانيا: لديها نظام تأمين اجتماعي متكامل يغطّي الرعاية الصحية، والمعاشات التقاعدية، وإعانات البطالة.
- المملكة المتّحدة: عبر نظامها الصحي الوطني (NHS)، تُوفّر المملكة المتّحدة رعاية صحية شاملة يتمّ تمويلها من الضرائب.

### ١- أي دور للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟

يُعتبر نطاق الدولة وحجمها في الحياة الاقتصادية محور نقاشات السياسات العامة. وكان مُلفتاً للنظر الازدياد الكبير لحجم الدولة في الاقتصادات المتقدمة خلال القرن العشرين. فقد ازداد حجم الدولة، الذي يمكن قياسه بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي من أقلّ من ١٠٪ في بداية القرن العشرين إلى مستويات تتراوح من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ بحلول العام ١٩٨٠. وفي فرنسا والسويد والمملكة المتحدة، كانت نسبة الضرائب أقلّ من ١٠٪ حتى الحرب العالمية الأولى، وارتفعت حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وظلّت مستقرّة بدرجة كبيرة بعدها، مع اختلاف في التوقيت والمستوى النهائي لهذه النسبة باختلاف البلدان، بحيث استقرّت عند ٥٠٪ تقريباً في فرنسا والسويد، وحوالي ٤٠٪ في المملكة المتّحدة، وحوالي ٣٠٪ في الولايات المتّحدة الأمريكية.

بخصوص ما تفعله الحكومات بهذه الإيرادات الضخمة ولم تكن تفعله في الماضي، وجّهت أوروبا حتى أوائل القرن العشرين الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي إلى ما يُسمّى بالسلع ذات الملكية العامة، مثل القانون والنظام العام، والدفاع الوطني، والإدارة، والبنية التحتية الأساسية. في حين يُعزى نمو دور الدولة بشكل كامل تقريباً خلال القرن العشرين في الاقتصادات المتقدمة إلى التوجّه نحو دولة الرعاية التي توفّر التعليم والرعاية للأطفال، والرعاية الصحية للمرضى، والمزايا التقاعدية لكبار السن، إلى جانب مجموعة كبيرة من برامج دعم الدخل لذوي الاعاقات وللعاطلين عن العمل والفقراء. ففي الأساس، توفّر دولة الرعاية احتياجات الأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم.

### ٢- دولة الرعاية: تعريفها، خصائصها وبعض الأمثلة

دولة الرعاية (Etat-Providence) هي نظام سياسي واقتصادي تتبناه بعض الدول، حيث تتحمّل الحكومة

العالية الجودة واضطروا إلى مواصلة العمل بعد أن تقدّم بهم العمر أو اعتمدوا على أبنائهم لإعالتهم. لذلك تُقدّم دولة الرعاية لجميع سكانها في العصر الحديث خدمات التعليم العالي الجودة والرعاية الصحية وإعانات التقاعد التي لم يكن سوى بمقدور النخبة تحمّل نفقاتها في السابق.

**فمن الناحية الاجتماعية، وعلى الرغم من النموذج الاقتصادي المُشار إليه أعلاه، يبقى الإنسان كائناً اجتماعياً.** إذ يتفاعل الناس مع بعضهم البعض في مجموعات كالأسر وأماكن العمل والمجتمعات والأمم، ويهتمون بموضوع عدم المساواة. وهذه التفاعلات الاجتماعية لها جذور عميقة ولا تتمّ بواسطة الأسواق. فقد تطوّر الإنسان ليُصبح كائناً اجتماعياً يتمتّع بقدرة فائقة على العمل والتعاون في مجموعات، ويتأثر بشكل كبير في المقابل بكيفية توزيع ثمار العمل المشترك. من هنا نفهم أنّ الدولة الحديثة ترعى المرضى والصغار وكبار السنّ كون المجتمعات البشرية الأولى التي اعتمدت على الصيد وجمع الثمار قامت برعايتهم بالفعل من خلال الدعم المجتمعي.

إذاً، من الناحية الاقتصادية يفترض علم الاقتصاد أنّ البشر كأفراد يجيدون حلّ مشاكل التعليم والتقاعد والتأمين الصحي، ولكن أظهرت الوقائع على الأرض بأنّ النجاح يتطلب حلاً اجتماعياً من خلال دولة الرعاية. ويهتمّ علم الاقتصاد بتأثير حجم الدولة على النمو الاقتصادي، مع العلم بأنّ نشأتها في منتصف القرن العشرين قد صاحبها نمو عادل وغير مسبوق في البلدان الغربية. كما يهتمّ علم الاقتصاد بدور دولة الرعاية في الحدّ من التحفيز على العمل لدى الفرد.

### ٥- ماذا عن لبنان؟

لا نستطيع القول بأنّ لبنان يعتمد نظام دولة الرعاية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، بل يعتمد فقط جزئياً. إذ تتميز دولة الرعاية بنموذج تلعب فيه الحكومة دوراً مركزياً في الحماية الاجتماعية كما سبق وأشرنا إليه، حيث توفر خدمات عامّة واسعة النطاق مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي (المعاشات التقاعدية والبطالة وما إلى ذلك)، ويتم تمويلها في المقام الأول من الضرائب

• **فرنسا:** تُعتبر فرنسا مثلاً أيضاً لدولة الرعاية بنظام حماية اجتماعية قوي يشمل الضمان الاجتماعي، والإعانات الأسرية، والتأمين الصحي الشامل، ونظام التقاعد العام.

### ٣- ما هي إيجابيات وتحديات دولة الرعاية إيجابيات دولة الرعاية:

- تقليل الفقر وعدم المساواة.
- تعزيز جودة الحياة لجميع المواطنين.
- زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

### التحديات:

- العبء المالي الكبير على الدولة.
- احتمال اعتماد بعض الأفراد على المساعدات بدل العمل.
- التحديات المتعلقة بتوازن الإنفاق بين الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

### ٤- في الشقّ الاجتماعي والاقتصادي للموضوع

تُشكّل دولة الرعاية معضلة بالنسبة للنموذج الاقتصادي المعتاد القائم على الأفراد العقلانيين rational وأصحاب المصلحة الذاتية الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض من خلال الأسواق. وحسب هذا النموذج، يُفترض أن يكون الأفراد العقلانيون في الاقتصاد السوقي، بما يتضمنه من أسواق ائتمانية عالية الأداء، قادرين على تدبّر أمورهم إلى حد كبير. ويمكن للطلاب (أو لوالديهم) الافتراض لسداد مصاريفهم التعليمية إذا ثبت أنّه استثمار مجدّد. ومثّل الرعاية الصحية سلعة خاصة في الأساس يمكن للفرد شراء تأمين من أجل الحصول عليها، كما يُمكن للعمّال الادخار لمرحلة التقاعد ذلك أنّ قدرتهم على العمل ستراجع مع تقدّمهم في السنّ. وأخيراً، يمكن للفرد استخدام مدّخراته في حالة فقدان المؤقت للدخل.

غير أنّ هذا الحلم الاقتصادي لم يتحقّق سوى لدى النخب الثريّة التي استطاعت تحمّل نفقات المعلم الخاص لتعليم الأبناء، والطبيب الخاص للحصول على خدمات الرعاية الصحيّة، واستخدمت ثرواتها لتغطية احتياجاتها عندما تقدّم بها العمر. وعجز معظم السكان عن توفير النفقات اللازمة للحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية

## ٢- نظام حماية اجتماعية ضعيف

نظام الضمان الاجتماعي في لبنان غير متطور وغير كافٍ: - إنَّ تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) ليست شاملة ولا تصل إلى جميع السكان. - هناك نقص كبير في الحماية في حال البطالة، ومعاشات التقاعد تقتصر على موظفي القطاع العام (حتى اليوم).

أما الآن، فمن الواضح أنَّ لبنان على مفترق طرق بعد الحرب الأخيرة والتغيّرات الجذرية في المنطقة، وثمة فرصة كبيرة للقيام بإصلاحات جذرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. فهل سيقوم لبنان بهذه الإصلاحات ومنها تحسين الإيرادات الضريبية للدولة ولا سيّما من خلال التركيز على الجباية الضريبية والحدّ من التهرب الضريبي، ويختار التوجّه أكثر نحو دولة الرعاية، خاصّة أننا لمسنا ذلك في خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس المنتخب جوزاف عون في ٩ كانون الثاني ٢٠٢٥.

المرجع الأساسي: صندوق النقد الدولي- مجلة التمويل والتنمية- آذار ٢٠٢٢.

والمساهمات الاجتماعية. ولا يملك لبنان خصائص دولة الرعاية، بل هو أقرب إلى نظام تقع فيه مسؤولية الحماية الاجتماعية على عاتق الأفراد والأسر والجهات الفاعلة غير الحكومية. وهذا يعكس إلى حدّ كبير ضعف الدولة المركزية في البلد، حيث لا رؤية اقتصادية ولا برامج اقتصادية واضحة وهادفة، وحيث مستوى الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي المنخفض نسبياً لا يسمح للدولة بالقيام بدور الرعاية بشكل كبير.

## باختصار، لماذا لا يمكن الاعتبار بأنّ لبنان يعتهد نظام دولة الرعاية؟

### ١- الدور المحدود للدولة

تاريخياً، كان دور الدولة اللبنانية محدوداً في تقديم الخدمات العامة. إذ يتم تقديم جزء كبير من الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، من قبل القطاع الخاص أو المؤسسات الدينية. كما يعاني لبنان من هيكل ضريبي ضعيف، يتسم بمستويات عالية من التهرب الضريبي والاعتماد على الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة). وهذا يحدّ كثيراً من الموارد المتاحة للسياسات الاجتماعية الواسعة النطاق.



مليار دولار وتقديراته بأن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٥ حوالي ٣٥ مليار دولار.

### مصرف الإسكان نموذج

#### عن الشركة بين القطاعين العام والخاص

زار رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب على رأس وفد من المصرف، السراي الحكومي حيث التقى رئيس الحكومة نواف سلام وأطلعته على واقع مصرف الإسكان ومشاريعه الحالية والمستقبلية.

وقال حبيب بعد اللقاء: «أطلعنا دولة الرئيس خلال اللقاء على الإنجازات التي حققها مصرف الإسكان لغاية اليوم، ولا سيما حصولنا على قرض من «الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي» البالغ ٥٠ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ١٦٥ مليون دولار أميركي، إضافة إلى المشاريع المستقبلية التي نعدّها عبر زيارتنا المتكررة إلى قطر حيث التقينا مدير عام «صندوق قطر للتنمية» السيد فهد حمد السليطي والوزير المفوض في وزارة الخارجية أحمد بن محمد عبدالرحمن الزويدي. كذلك أبلغنا دولة الرئيس بزيارتنا المرتقبة إلى «صندوق أبو ظبي للتنمية»، وأن هناك زيارة محتملة إلى الكويت للقاء مسؤولين في «الصندوق الكويتي للتنمية».

وشدّد حبيب على «تفعيل الشركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، خصوصاً أن القطاع الخاص يملك ٨٠٪ من رأسمال مصرف الإسكان، والقطاع العام ٢٠٪، والبيان الوزاري يصبّ في خطّ تفعيل هذه الشركة، ونحن نشدّ على أيدي الحكومة في هذا التوجّه بما يصبّ في تفعيل قطاع الإسكان وبالتالي تأمين قروض للبنائين ذوي الدخل المحدود والمتوسط ودعم الشباب اللبناني في التشبث بأرضه وقرينته ومدينته».

### OMT تُطلق الصراف الآلي الأوّل من نوعه في لبنان

تواصل شركة أو. أم. تي. استثمارها في الحلول المالية المتكاملة والمبتكرة لتعزيز تجربة الزبائن ومواكبة التطور الرقمي العالمي.

أطلقت شركة أو. أم. تي. الصراف الآلي الأوّل من نوعه في لبنان «Quick Cash»، والذي يتيح لمستخدمي تطبيق OMT Pay إيداع أو سحب الأموال من محفظة OMT Pay الرقمية على مدار الساعة (٢٤/٢٤).

### مؤشر «بلوم انفسست» لشهر كانون الثاني ٢٠٢٥ أعلى مستوى له منذ ٢٠١٣

أظهرت قراءة مؤشر BLOM Lebanon PMI لشهر كانون الثاني ٢٠٢٥، نمواً كبيراً في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني في بداية العام ٢٠٢٥، مع ارتفاع مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج، وذلك للمرة الأولى منذ ثمانية عشر شهراً وبأعلى المعدلات منذ أيار ٢٠١٣، ما يشير وفق الأدلة المنقولة، إلى تحسّن ثقة الشركات بشأن النشاط التجاري للعام الحالي مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وما رافق هذا الانتخاب من توقعات تشير الى نمو النشاط التجاري إلى أعلى مستوى منذ بدء الدراسة قبل اثني عشر عاماً تقريباً.

كذلك أشارت بيانات المسح لشهر كانون الثاني ٢٠٢٥ إلى انخفاض الضغوط على التكاليف. وفي المقابل، اتخذت الشركات اللبنانية نهجاً أكثر اعتدالاً عند تحديد أسعار سلعها وخدماتها، حيث انخفض معدل تضخم أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات من ٤٨,٨ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٤ إلى ٥٠,٦ نقطة في كانون الثاني ٢٠٢٥.

### تحويلات المغتربين إلى لبنان تتراجع لأدنى مستوى

منذ ٢٠٠٧

كشفت البيانات الأخيرة للبنك الدولي عن تراجع كبير في حجم تحويلات المغتربين اللبنانيين خلال العام ٢٠٢٤، إذ انخفضت إلى ٢٥,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وهو أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠٠٧، مقارنة بـ ٣٣٪ في ٢٠٢٣ و ٣١٪ في ٢٠٢٢. ويُعد هذا الانخفاض بمقدار ١٣,٤٪، حيث بلغ إجمالي التحويلات إلى لبنان في ٢٠٢٤ حوالي ٥,٨ مليارات دولار أميركي، مقارنة بـ ٦,٧ مليارات دولار في ٢٠٢٣.

### لبنان الأول عالمياً في احتياطي الذهب نسبةً إلى

الناتج المحلي

أظهرت دراسة أعدّها كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي دكتور غرييس إيراديان أن لبنان احتل المرتبة الأولى عالمياً في معدل احتياطي الذهب نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تصل إلى ٧٦,٥٪ وهي الأعلى عالمياً، نتيجة ارتفاع قيمة احتياطي الذهب للبنان إلى ٢٧,٠٠٢



## هل أسواق الإسكان في حالة عُسر؟

العقارية وكلفتها. فتخفيف معايير الإقراض يمكن أن يدفع بقوة أسعار السكن، كما حدث خلال فترة الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبالتالي، ترتفع معها قيمة العقارات المرهونة للمقترضين كضمان، ما يدفع المصارف إلى توفير المزيد من القروض وتضخيم سوق السكن.

يُفسر تضخم الطلب جانباً كبيراً من ارتفاع أسعار السكن، إلى جانب القيود على العرض التي لا تقل أهمية في هذا الموضوع. يتطلب بناء منزل الحصول على التمويل والتصاريح والموافقات اللازمة، تتبعه فترة بناء طويلة. وحتى في أفضل الظروف، يستغرق الأمر وقتاً قبل أن يتمكن عرض السكن من اللحاق بالطلب عليه. فالقواعد التنظيمية ومتطلبات التنظيم العمراني الأخرى، بالإضافة إلى القيود على استخدام الأراضي، تُسهم في تأخر العرض وتدفع الأسعار عالياً.

تتشكل أسواق السكن على نحو متزايد بفعل قوى تتجاوز حدود البلاد، إذ تُسهم تدفقات رأس المال من الشارين الأجانب في زيادة الطلب على السكن في العديد من البلدان. وتكون هذه التدفقات مدفوعة بعدة عوامل كزيادة الثروة، انخفاض أسعار الفائدة خلال مرحلة طويلة (بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٢١)، ما يدفع المستثمرين إلى البحث عن عائد أكبر من خلال استثمار مذكراتهم في سوق السكن.

وفيما تعود هذه الاتجاهات بالنفع على بعض أصحاب العقارات الأكثر ثراءً، فهي غالباً ما تصبح أكثر تحدياً بالنسبة إلى المقيمين المحليين الراغبين في شراء مسكنهم الأول، ما يدفع صناعات السياسات إلى وضع قيود على الشارين الأجانب، كما فعلت نيوزيلندا عام ٢٠١٨ ولحققتها كندا بعد خمس سنوات.

في الخلاصة، يُدرك خبراء الاقتصاد أنّ تضخم الطلب، نتيجة توقعات الأسعار وتوافر القروض وتدفعات رأس المال، مقترناً بالتضييق الشديد في العرض، يخلق اختلالاً كبيراً في التوازن بين العرض والطلب.

يطمح العديد من الناس إلى امتلاك منازل خاصة بهم، لكن تكاليف هذه الأخيرة في منحنى تصاعدي بشكل يفوق قدراتهم. أكثر ما يشغل أذهان العديد من الأفراد، لا سيما الشباب، القدرة على تحمّل التكاليف، إذ يبدو أنّ التطلّع لامتلاك منزل أصبح بعيد المنال. فهل تكون أسواق الإسكان في حالة عُسر؟

كانت لتوماس كارليل، وهو فيلسوف القرن التاسع عشر، عبارة شهيرة انتقد فيها الاستخدام المتكرر لعبارة «العرض والطلب» من قبل خبراء الاقتصاد عن كل سؤال، في حين ينبغي أن تكون نقطة البداية لكل تفسير لارتفاع أسعار السكن في نمو كل من الدخل والسكان الذي يزيد الطلب على السكن، وفي حال لم يواكب العرض هذه الزيادة، ستواصل أسعار السكن ارتفاعها.

ولننظر إلى حالة كندا، ارتفعت أسعار السكن المعدلة لمراعاة التضخم بمعدل سنوي بلغ ٥% منذ العام ٢٠١٦، مدفوعاً بالنمو المستدام في الدخل والسكان، بما فيها الهجرة الوافدة إليها بشكل كبير. لكن العرض ظل متأخراً. وتشير تقديرات مؤسسة كندا للرهن العقاري والإسكان أنّ البلاد تواجه نقصاً يبلغ ٣,٥ ملايين منزل مقابل عدد سكان يبلغ حوالي ٤١ مليون نسمة. كذلك، تُسهم حالات مماثلة من عدم توافق العرض والطلب في تضخم أسعار السكن في بلدان أخرى.

طبعاً، يُدرك خبراء الاقتصاد أن المنازل مختلفة عن أية منتجات أخرى يقوم الأفراد بشرائها. فافتناء منزل هو ثمرة عملية شراء واستثمار كبيرة وطويلة الأمد - وهي الأكبر بالنسبة إلى معظم الأفراد - وعادةً ما تُموّل بالاقتراض، ما يربط نتائج مهمّتين. تتمثل الأولى في جعل الطلب على المساكن حساساً للتوقعات وللروايات الاجتماعية عن أسعار السكن المستقبلية. فغالباً ما يدفع الأفراد إلى شراء مسكن بسعر مرتفع خوفاً من تحقّق الأقساويل الرامية إلى ارتفاع الأسعار أكثر في الفترة التالية. أمّا النتيجة الثانية فهي حساسية الطلب على السكن بالنسبة إلى توافر القروض

تنظيمية مصرفية محلية. في هذه الحالات، إن فرض رسم إضافي على الشارين من غير المقيمين يمكن أن يقلل الطلب من الأجانب الأغنياء. في النهاية، يظل المبدأ الرئيسي المبني على العرض والطلب قائماً. ويعود ارتفاع أسعار السكن إلى حد كبير وببساطة إلى أن عدد المساكن المعروضة للبيع قليل بالمقارنة مع الطلب عليها. وفي هذه الحالة، مجرد محاولة مساعدة الناس على شراء منازل، من خلال استخدام السياسات التي تركز على الطلب كنسبة الدين إلى الدخل، ونسبة القرض إلى القيمة أو التغيرات في أسعار الفائدة لن تؤدي ثمارها المرجوة. الحل يجب أن يأتي من خلال السياسات التي تركز على العرض. قبل كل شيء، ينبغي زيادة عدد المساكن المعروضة.

المرجع:

Finance & Development, Decembe 2024, "Are Housing Markets Broken?"

ومن جهة التعامل مع مسألة توفير القروض، تستخدم السلطات التنظيمية سياسات السلامة الاحترازية الجزئية لتحديد أوزان مخاطر أصول الرهن العقاري، ما يتطلب من المصارف الحفاظ على مقدار معين من رأس المال في مواجهة القروض العقارية المنطوية على المخاطر. وتدير المصارف المركزية أيضاً أسواق السكن من خلال رفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الرهن العقاري وارتفاع كلفة قروض الإسكان. ولكن، بما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وليس فقط على قطاع السكن، تُعتبر السياسة النقدية أداة حادة لإدارة أسواق السكن.

وقد يتعين على السلطات النظر في وضع سياسات إضافية لإدارة الطلب على السكن من قبل الشارين الأجانب، الذين يستخدمون على الأغلب النقد بدلاً من الرهن العقاري لتمويل مشترياتهم، وبالتالي يتجاوزون أي قواعد



## الرئيس الأميركي وضعف الدولار إزاء العملات الأخرى

الرئيس Donald Trump ونائبه J.D Vance لصالح عملة أضعف، لأن قوة الدولار بالنسبة إليهما هي مشكلة للصناعة الأميركية. وعليه، يرحب كل من ترامب وفانس بحقيقة مفادها أن سياساتهما التجارية الجديدة الشديدة العدوانية تخترق أسواق العملات. فقد انخفض الدولار مقابل الين الياباني إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر، وارتفع اليورو بنسبة ٤,٥٪ مقابل الدولار الأميركي في مطلع آذار ٢٠٢٥، وهو أسرع ارتفاع منذ العام ٢٠٠٩. ومن شأن استمرار مثل هذه الاتجاهات أن يحدث تغييراً حاداً بعد أكثر من عشر سنوات من قوة الدولار، مع عواقب على السياسة النقدية في الداخل والخارج، وعلى الأسواق الدولية والتجارة العالمية.

أطلق روبرت روبين الذي شغل منصب وزارة الخزانة في عام ١٩٩٤، جملة بسيطة مفادها أن قوة الدولار تصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأميركية. فكانت بمثابة نقطة تحول. ولعقود من الزمن، كان صنّاع السياسات الأميركيون يشكون من جعل العملات الضعيفة لشركائهم التجاريين الحياة صعبة بالنسبة إلى الشركات المصنّعة المحلية. ومنذ ذلك الحين، إما كرروا مقولة روبين، أو تجنبوا مناقشة المستوى المناسب للدولار تماماً.

حالياً، ومع تزايد الحمائية في السياسة التجارية وضعف الدولار المفاجيء، أصبحت ثلاثة عقود من عقيدة الخزانة الأميركية موضع تساؤل. فإدارة ترامب لا تتحدث بصوت واحد. في حين أكد Scott Bessent، وزير الخزانة الجديد، أن سياسة الدولار القوي لا تزال قائمة، جادل كل من



أند بورز ٥٠٠ بنسبة ٢٪. وحتى إعادة التقييم المتواضعة لهيمنة سوق الأسهم الأمريكية قد تضرّ بالدولار، مع انخفاض الطلب عليه من قِبَل المستثمرين.

ولكن ما الذي يعنيه ضعف الدولار بالنسبة للعالم؟ لقد كان العقد الماضي صعباً بشكل خاص بالنسبة للأسواق الناشئة، حيث تقترض الشركات والحكومات بالدولار. ومن شأن انخفاض الدولار إراحة هذه الدول قليلاً. أما في الولايات المتحدة، فسيكون التأثير الفوري أكثر على بنك الاحتياطي الفيدرالي. ذلك أن الولايات المتحدة أقل اعتماداً على الواردات من العديد من البلدان الأخرى، ومن شأن انخفاض الدولار أن يؤدي، من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة، إلى تعقيد المهمة الصعبة والمتمثلة بإدارة التضخم المستمر. لقد قدّرت Gita Gopinath من صندوق النقد الدولي أن انخفاض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ يضيف ٠,٧-٠,٤ نقطة مئوية إلى أسعار المستهلك الأمريكي.

لقد تجاهل الدولار لعقود من الزمان، التوقعات بزواله الوشيك. ولا تزال سندات الخزنة الأمريكية تمثل الأصول الاحتياطية المفضلة للعالم، والتي تدعم العملة الأمريكية. ومع ذلك فإن التنسيق لإضعاف الدولار يمثل اختباراً صعباً. ففي السادس من آذار، اعترف Patrick Harker، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا، بأنه يشعر بقلق متزايد إزاء دور الدولار كعملة الاحتياط العالمية. ولا عجب في ذلك كون سياسات الحكومة تترك بالفعل تأثيراً سلبياً عليه. ولم تكن أي إدارة في التاريخ الحديث متعاطفة إلى هذا الحدّ مع الفوائد الناتجة من ضعف الدولار.

المراجع : الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist - ١٠ آذار ٢٠٢٥.

بالإضافة إلى ذلك، يريد البعض في الإدارة الأميركية الذهاب أبعد من ذلك. ففي تشرين الثاني ٢٠٢٤، حدّد Stephen Miran، مرشّح الرئيس ترامب لرئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديّين، سلسلة من الأساليب غير التقليدية التي قد تستخدمها الولايات المتحدة لخفض قيمة عملتها، والتي تراوح بين اتفاق متعدّد الأطراف تحت تهديد التعريفات العقابية وفرض رسوم على المالكين الأجانب لسندات الخزنة.

يمكن للتعريفات الجمركية بحدّ ذاتها أن تعزّز قيمة عملة ما: إن دفع المستهلكين للابتعاد عن السلع الأجنبية المستوردة يعني انخفاض الطلب على العملات الأخرى. ومع ذلك، إذا أدّت القيود التجارية، وعدم اليقين المحيط بها، إلى إحداث ضرر خطير على الاقتصاد الأمريكي، فقد تكون النتيجة انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي دولاراً أضعف. وفي المدى القريب، قد يفرض التخزين أيضاً ضغوطاً على الدولار. فقد سارعت الشركات إلى شراء السلع الأجنبية قبل فرض الرسوم الجمركية. ارتفع العجز التجاري الأمريكي من السلع إلى ١٥٣ مليار دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٩٢ مليار دولار في الشهر ذاته من العام الذي سبق. ومن المرجّح أن يستمرّ هذا الهوس بالشراء طالما أن التهديد برفع الرسوم الجمركية لا يزال قائماً.

لقد فاقمت السياسة الخارجية التي تنتهجها الإدارة الأميركية الوضع. ارتفعت عائدات السندات الحكومية الألمانية لأجل عشر سنوات من ٢,٤٪ إلى ٢,٨٪ في مطلع آذار ٢٠٢٥، مدفوعة بتوقّعات استنادة الحكومة الجديدة لتمويل إعادة التسلّح. وتجذب هذه العائدات المرتفعة المستثمرين، وتعزّز اليورو في هذه العملية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الأسهم الأوروبية بنسبة ١٤٪ بالقيمة الدولارية في العام الحالي، في حين انخفض مؤشر ستاندر





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

